

الحكومة

ملخص البرنامج الحكومي

2026 - 2021

## المحور الأول

### تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية

تقوم السياسة الاجتماعية للحكومة على أربع ركائز من شأنها ضمان تكافؤ فرص حقيقي لجميع المواطنين والمواطنات وتمكين الرأسمال البشري لبلادنا:

1. تعميم الحماية الاجتماعية
2. دعم الأسر في وضعية هشاشة
3. رعاية صحية جيدة تصون كرامة الجميع
4. مدرسة عمومية منصفة.

### تعميم الحماية الاجتماعية

أعطى جلالة الملك تعليماته إلى الحكومة للعمل على تنفيذ تدريجي لتعميم الحماية الاجتماعية بين 2021 و2026. ووضعت خارطة طريق الحماية الاجتماعية، ويكمن التحدي الآن في تفعيلها على أرض الواقع.

- تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022، ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد" قبل متم سنة 2022، وفئات المهنيين والفلاحين والتجار والحرفيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا، لتعميم هذا التأمين الأساسي عن المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

- تعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و2024، وذلك من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة أو من تعويضات جزافية.

- توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد سنة 2025، لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش، من خلال تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية.

- تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

## إحداث الدخل الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسر المغربية

إحداث نظام حقيقي للمساعدة الاجتماعية يستهدف الأسر الأكثر هشاشة.

### • "مدخول الكرامة" لفائدة المسنين

لحماية كبار السن من تقلبات الحياة وضمانا لكرامتهم، قررت الحكومة إحداث "مدخول الكرامة" يستفيد منه المغاربة، رجالا ونساء، ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق ويعيشون ظروف هشاشة. ويتعلق الأمر بتحويل نقدي تدريجي، يمول من صندوق التماسك الاجتماعي، غايته أن يُضمن لجميع كبار السن دخل حده الأدنى 1,000 درهم بحلول 2026.

### • تعويضات اجتماعية لكل الأسر المعوزة

بحلول نهاية 2023، ستقدم الدولة مساعدات مادية مباشرة، في شكل تعويضات عائلية، إلى الأسر المحتاجة وفق الجدولة الزمنية والمحاور المحددة في الخطب الملكية السامية. وتشمل هذه المساعدات المباشرة:

- 7 ملايين طفل ينتمون لأسر منخفضة الدخل؛
- 3 ملايين أسرة فقيرة ومستضعفة بدون أطفال في سن المدرسة
- دعم مدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة

تلتزم الحكومة بتوطيد أسس مجتمع متضامن من خلال سن سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة، مع دعم الجمعيات العاملة بالفعل على إدماجهم. علاوة على ذلك، يعد تدريب الأساتذة على استقبال الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة جزءا لا يتجزأ من الإصلاح التعليمي الذي تتوخاه الحكومة، لأن تكويننا أفضل للأساتذة والمهنيين المتخصصين شرط لازم للارتقاء بتعليم وتكوين الأطفال في وضعيات إعاقة من كافة الشرائح العمرية.

وبحكم أن الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة هي الأقرب ترابيا واجتماعيا من المستفيدين، فإن الحكومة تلتزم، ابتداء من سنة 2022 بمنحها ميزانية سنوية قدرها 500 مليون درهم.

## رعاية صحية جيدة تصون كرامة الجميع

يتطلب تعميم الحماية الاجتماعية إعادة هيكلة النظام الصحي لبلادنا، الذي يعتبر الركيزة الثالثة للدولة الاجتماعية.

ولتمويل هذه الخطة، تلتزم الحكومة بتعزيز ميزانية قطاع الصحة خلال الولاية الحكومية. وستمكن التدابير التي تلتزم بها الحكومة من ضمان توفير عرض صحي جيد، وذلك بفضل تعزيز تكوين الأطباء ومهنيي الصحة، وتطوير الوصول إلى طبيب القرب، وغيرها من الإجراءات الكفيلة بالنهوض بالقطاع.

- تعزيز ميزانية الصحة العمومية على مدى السنوات الخمس القادمة
- الاعتناء بالأطر الطبية: يمر إصلاح قطاع الصحة لزوماً بتحسين ظروف العاملين فيه، لوقف نزيف الهجرة وتحسين ظروف ولوج المرضى إلى الرعاية الصحية. لذا عملت الحكومة خلال السنة الأولى من ولايتها، في إطار الحوار الاجتماعي، على فتح حوار مع مهنيي الصحة، خاصة من خلال المركزيات النقابية الأكثر تمثيلاً، من أجل مراجعة وضعية مهنيي الصحة وفقاً لكفاءاتهم وتضحياتهم لأن طبيعة مهمتهم وساعات عملهم وظروف اشتغالهم تختلف عن باقي الوظائف العمومية. ومن أجل هذا، تحرصت الحكومة على رفع أجرتهم وضمان حمايتهم الاجتماعية وتحسين شروط تعويضهم عن الحراسة والمداومة.
- تأهيل التجهيزات في المؤسسات الصحية العمومية
- مستشفى عمومي يجتذب موارد مالية ذاتية
- الاستثمار في الطب عن بعد
- استراتيجية لتدبير الأزمات والطوارئ الصحية
- جعل طبيب الأسرة مبتدأ مسار الرعاية الصحية
- تقوية وتوسيع نطاق الحماية: تقديم رعاية أفضل للنساء والمواليد الجدد، تقديم فحوصات وتلقيحات مجانية وإجبارية لتتبع الحمل والمواليد الجدد
- تحسين ظروف استقبال المرضى وتسهيل الولوج للعلاج: التكفل المباشر بالاستشارة الطبية والعلاج والدواء. موازاة مع تعميم الحماية الاجتماعية، تسهر الحكومة على رقمنة المنظومة الصحية لتحسين المعيش الصحي لمهنيي القطاع والمرضى على حد سواء. وفي أفق 2024، ستعمل الحكومة على توفير بطاقة طبية ذكية لكل مغربي من أجل خفض إنفاقه المباشر على الخدمات الصحية وإتاحة تتبع فعال وشخصي لحالته على امتداد سلسلة الرعاية الصحية.

## مدرسة تكافؤ الفرص

تتجلى الركيزة الرابعة للدولة الاجتماعية في إصلاح المدرسة العمومية والرقى بها ورد الاعتبار لها لتكون ذات جاذبية لكفاءات المستقبل.

- التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة
- تقوية المهارات الأساسية منذ المرحلة الابتدائية: القراءة والكتابة والحساب والبرمجة
- التربية على المواطنة وتعزيز الهوية المغربية
- تعميم المدارس الجماعية والنقل والمطعم المدرسيين وتوسيع شبكة المدارس الجماعية والنقل والمطاعم المدرسية لفائدة التلاميذ القرويين، من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية.
- تعزيز الكفاءات من خلال الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي
- التكوين المهني والمستمر
- رد الاعتبار لمهنة التدريس:
  - ✓ الاستثمار في تكوين الأساتذة
  - ✓ جعل مهنة التدريس أكثر جاذبية

## الاهتمام بالثقافة والرياضة

الثقافة، من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الإبداع

- إحداث مشاريع كبرى مهيكلة للقطاع الثقافي، وتقريب الخدمات والفضاءات الثقافية من المواطن المغربي بمختلف جهات المملكة، وتشجيع الإنتاج الثقافي الوطني في ضوء ترسيخ قيم التعدد اللغوي والإبداعي.
- العناية بالشباب في إطار برنامج شمولي ومتكامل من خلال إحداث "جواز الشباب" لتسهيل الاندماج والتنقل، والتمكين الثقافي لهذه الفئة. ويتعلق الأمر بتميز إيجابي سيكون في متناول كافة المغاربة المتراوحة أعمارهم بين 16 و30 سنة، بغض النظر عن ظروف دخلهم، وسواء كانوا من سكان المدن أو القرى.

## الاهتمام بالرياضة باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية

العمل على تقوية حضور المغرب على الساحة الرياضية الدولية، والحث على تنسيق وتكاتف الجهود من أجل تحسين إنجازات رياضيينا على الصعيد الجهوي والدولي في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية.

إحداث مسالك للتكوين الاحترافي للرياضة وجعلها من روافد الاقتصاد الوطني الخلاقة لفرص الشغل ورفع مساهمتها في الناتج الداخلي العام.

## المحور الثاني

### مواكبة تحول الاقتصاد الوطني، من أجل خلق فرص شغل للجميع

يظل التشغيل والحد من تفشي البطالة من القضايا الكبرى التي تشغل بال المغاربة. من أجل مواصلة الإنعاش الإرادي للاقتصاد ووقف نزيف البطالة وتخفيف آثار الأزمة الصحية على التشغيل، تتخذ الحكومة حزمة من الإجراءات الفورية والملموسة تمنح فرصا للجميع، وخاصة للشباب.

سياسة وطنية للتحول الاقتصادي تحكمها ثلاث مبادئ أساسية:

- جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي؛
- العمل على تعزيز السيادة الوطنية في المنتوجات والخدمات الاستراتيجية؛
- التعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا وحمايته من المنافسة اللامشروعة.

وتشمل هذه السياسة خمسة محاور رئيسية، وهي:

1. إنعاش فوري للاقتصاد الوطني؛
2. وضع برنامج وطني وجهوي من أجل دعم المقاولات الناشئة في القطاعات الواعدة؛
3. تفعيل الإصلاحات الهيكلية لدعم الاقتصاد الوطني؛
4. تنفيذ سياسات قطاعية طموحة على الصعيدين الوطني والمجالي؛
5. سن سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء.

### إجراءات فورية لإنعاش الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد-19

تتضمن هذه الخطة برامج مبتكرة للتشغيل ودعم المبادرات الحرة، وتمويل ومواكبة المقاولات الوطنية.

أثر البرامج الاجتماعية على دعم الطلب الداخلي: يشكل التنفيذ السريع لآليات الدولة الاجتماعية أولوية حكومية، من أجل دعم القدرة الشرائية للمواطنين والإنعاش الداخلي للاقتصاد الوطني:

- مواكبة المقصيين من سوق الشغل من خلال برامج مبتكرة لتقديم إجابات فورية للذين يظلون دون مؤهل وعانوا من تأثير الأزمة. تقدم الحكومة ابتداء من 2022 ولمدة سنتين برنامج أوراش عامة صغرى وكبرى في إطار عقود مؤقتة، على مستوى الجماعات الترابية، بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، دون اشتراط مؤهلات. ما سيمكن من خلق ما لا يقل عن 250,000 فرصة شغل مباشر في غضون سنتين.

- دعم تمويل النشاط المقاولاتي والحرفي المشغل لليد العاملة: تبسيط إجراءات إحداث المقاولة وتعزيز قدراتها الإدارية من خلال آليات المتابعة والمواكبة والتأطير، وإعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة" وضمان استدامته.
- تفعيل رافعة صندوق محمد السادس للاستثمار: تمويل السياسات القطاعية الطموحة وكذا ركائز التحول الاقتصادي، مثل تطوير الصناعة الخالية من الكربون، وتسريع التحول الرقمي وإنعاش القطاع السياحي. كما يواكب صندوق محمد السادس، كمستثمر مالي في الرأس مال، المقاولات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

## تحول الاقتصاد الوطني، من أجل مقابلة تنافسية ونمو قوي

يعتبر تبسيط وتوضيح القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي اللبنة الأولى لإنجاح هذا التحول. كما يشكل توضيح الإطار التشريعي وتجويد مناخ الأعمال، خاصة من خلال التسريع بإخراج ميثاق الاستثمار الوطني، الأسس الحقيقية لضمان فعالية ونجاعة خطة التحول الاقتصادي التي تتبناها الحكومة والتي تتمثل أسسها في تطوير اقتصاد متنوع ومبتكر والاستثمار في تطوير القدرات بما يتماشى مع احتياجات المقاولات، وتسريع وثيرة الانتقال الرقمي.

- قواعد واضحة من أجل تكافؤ الفرص وتنافس جيد: تقترح الحكومة مجموعة من الإجراءات لتجاوز الحواجز الإدارية والتنظيمية التي تعرقل النمو السليم للاقتصاد، بالإضافة إلى آليات للتقييم الدوري لتكلفة وجودة الإجراءات الإدارية التي تواجهها المقاولات، فضلا عن تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص والشواهد.
- مقاولات تنافسية ومبتكرة: وضع إطار تحفيزي لانبثاق منظومة للمقاولات الناشئة المبتكرة. لتحقيق هذا الطموح، ستعمل الحكومة على تعزيز تمويل البحث والابتكار بسن تحفيزات ضريبية على الاستثمار في البحث وبصفة عامة، من خلال إحداث إطار تنظيمي وضريبي يدعم المقاولات الناشئة، وتأهيل البنية التحتية الرقمية وتعزيز التنافسية في سوق الخدمات الرقمية ذات الصبيب العالي، بالإضافة إلى مواصلة مشروع "مقاولة ناشئة مبتكرة" الذي يمنح إمكانية التعامل بالعملة الصعبة في حدود 500,000 درهم سنويا.
- سياسة تشغيل متكاملة ومتجددة: إعادة النظر في سياسة التشغيل من أجل التقائية وتناسق السياسات القطاعية والمبادرات القائمة. وتتمثل آليات هذا الإصلاح الشامل في تحديث الإطار القانوني، وإنتاج بيانات موثوقة عن سوق الشغل وتقييم سياسات وبرامج التشغيل.
- تشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب": تعزيز "الوطنية الاقتصادية" من خلال تبني حمائية تنظيمية واستراتيجية، وتشجيع مبادرات الاستثمار وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية ودعم تنافسية المقاولات الوطنية.

## سياسات قطاعية طموحة لخلق فرص شغل لائقة ومنتجة

إحداث ومواصلة سياسات قطاعية طموحة تخص أعمدة اقتصادنا الوطني وتحيينها في إطار جيل جديد من الاستراتيجيات القطاعية المندمجة فيما بينها، ومع برامج التنمية الجهوية، في انسجام مع توجهات النموذج التنموي الجديد في أفق 2035، وتهم على وجه الخصوص قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية، فضلا على الاستثمار المهم في القطاعات الاستراتيجية للتعليم والصحة.

كما تولي الحكومة أهمية بالغة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يشكل رافعة حقيقية للتنمية خاصة في العالم القروي، حيث تلعب التعاونيات النسوية والحرفية والمهنية دورا كبيرا في خلق فرص الشغل وضمان حد أدنى من الدخل الفردي للأسر.

## تحرير النشاط الاقتصادي للمرأة

معدل نشاط النساء أحد الانشغالات الكبرى لهذه الحكومة. وتضع الحكومة خطة محددة لدعم نشاطهن الاقتصادي ومحاربة الهشاشة، تأخذ بعين الاعتبار تنوع الوضعيات الفردية والأسرية في سائر المراحل العمرية، كما تلتزم بدعم النساء في بحثهن عن التكوين والشغل وتطوير المشاريع. بالنسبة للنساء اللاتي أوقفن مسارهن المهني أو الراغبات في تغييره، تتيح الإجراءات المشجعة للنشاط الاقتصادي لآلاف النساء الاستفادة من دعم لتطوير مشاريع جمعوية أو مهنية، ويتخذ شكل مواكبة في إطار برنامج "الفرصة".

وبالنسبة للنساء العاملات أو الراغبات في العمل، تلتزم الحكومة، ابتداء من سنة 2022 بالتعميم التدريجي لدور حضانة جيدة فضلا عن حلول أخرى لرعاية الأطفال، خاصة في ضواحي المدن، وذلك من أجل استقبال الأطفال دون سن الرابعة. وبخصوص هذه الأنشطة المتعلقة برعاية الأطفال، ستضع الحكومة دفتر تحملات محددا وستنظم عمليات تفتيش منتظمة لدور الحضانة ضمانا لجودة الخدمات المقدمة.



## المحور الثالث

### حكمة في خدمة المواطن وإدارة فعالة

تعمل الحكومة على سن إجراءات ملموسة تُحسِّن ولوج المواطنين، سواسية، إلى الخدمات العمومية.

وتشتغل على خمس محاور رئيسية لتعزيز حكمة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة:

1. تفعيل الجهوية المتقدمة واللامركزية الإداري؛
2. تقريب وتحديث الجهاز الإداري، مع تحسين ظروف اشتغال موظفي الإدارات العمومية وتعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية؛
3. تقليص الفوارق المجالية؛
4. تسريع وتيرة التحول الرقمي؛
5. تدبير عادل ومسؤول للموارد المائية والتسريع بالانتقال البيئي

### من أجل إدارة فعالة، في خدمة المواطنين والمواطنات

تضع الحكومة توطيد الثقة بين الإدارة والمواطنات والمواطنين ضمن أولوياتها الأساسية. ولتعزيز هذه الثقة، توجه الحكومة مجهوداتها لتعزيز حكمة التدبير العمومي، عبر تكريس شفافية الإدارة واعتماد المقاربة التشاركية، حتى يساهم المواطنون في تدبير شؤونهم، مع تعزيز سبل محاربة الرشوة والمحسوبية والزبونية.

أما على مستوى منظومة العدالة، فإن ورش إصلاح منظومة العدالة وما تحقق فيه من مكتسبات قد جعل بلادنا نموذجا في هذا المجال، خاصة وأن الإصلاح القضائي لم يقتصر على جوانب تقنية فقط، وإنما له بعد استراتيجي يروم بناء دولة القانون، وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة الفساد وجعل المواطنات والمواطنين كلهم سواسية أمام القانون والقضاء.

إلى ذلك، تلتزم الحكومة باستكمال إصلاح هذا الورش، وتسريع وتيرة إعداد النصوص التشريعية المتعلقة بإصلاح العدالة، من خلال ترصيد المكتسبات، وتوطيد دولة القانون وضمن قضاء مستقل وعادل، وضمن مناخ أعمال إيجابي وجذاب، واعتماد تعديلات في مختلف النصوص القانونية.

## مراقبة وتقييم جودة الخدمات العمومية

من أجل الاستجابة لانتظارات كل المغاربة فيما يتعلق بشفافية التصرف في الميزانية العمومية وجودة الخدمات العمومية، تلتزم الحكومة بالتعزيز القوي لأدوار وقدرات هيئات مراقبة الخدمات. وبفضل تدابير ملموسة، يتم تعزيز شفافية الإجراءات الحكومية وتقييم فعالية السياسات العمومية المتخذة، كما يتم العمل على إنتاج ونشر المعطيات العمومية، وذلك إيماناً من الحكومة بأن تحسين جودة الخدمات العمومية ومراقبتها مدخل أساسي لتعزيز الثقة بين المواطنين والمواطنات والإدارة.

كما تحرص الحكومة على ضمان الشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص على مستوى حصول المرتفقين على الخدمات العمومية، وذلك طبقاً للقوانين الجاري بها العمل التي تحرص على احترامها، ومحاربة جل أنواع الفساد الإداري من رشوة وزبونية ومحسوبية.

وتحرص الحكومة أيضاً على تمكين المواطنين والمواطنات مع المعلومات الإدارية التي يحتاجونها، وخصوصاً منهم الباحثين والأكاديميين، حيث يتم وضع مسطرة ولوجهم المعطيات الخام يسهل استخدامها، ما يشجعهم على إنجاز بحوث تستجيب للمعايير الدولية من حيث الجودة والابتكار.

## تجديد برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية

يتضمن هذا البرنامج الحكومي العديد من الإجراءات الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، مثل برنامج الأوراش العمومية الكبرى والصغرى، فضلاً عن الولوج لقطاعي الصحة والتعليم، ثم تجويد الولوج للمراكز الطبية الأولية، والاستثمار في الطب عن بعد، وتعزيز موارد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ودعم تعميم النقل والإطعام المدرسي في الأوساط القروية، كما تشكل إجراءات مدخول الكرامة لكبار السن وتعميم التعويضات الأسرية الاجتماعية روافع من أجل تقليص التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المجالات الحضرية والقروية، بشكل غير مسبوق.

وتمنح هذه الإجراءات ميزة القوة والاستقلالية للجهات، وتشكل أدوات قوية لتعميق الجهوية المتقدمة. وسيتم تعزيزها من خلال تجديد برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وسيواصل البرنامج لعب دور رافعة قوية كفيلة بتوجيه دفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات ذات الطابع القروي.

## تسريع وتيرة التحول الرقمي خدمة للمواطن

انصرفت جهود المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نحو ترسيخ ثقافة التحول الرقمي على جميع المستويات، واستثمار الفرص التي يتيحها لفتح آفاق جديدة للدفع بعجلة التنمية بالبلاد، والسير قدما نحو مغرب رقمي.

في هذا الإطار، يولي البرنامج الحكومي أهمية كبرى للرقمنة، حيث جرى التأكيد على سعي الحكومة إلى تنفيذ المخططات الرقمية، خصوصا في قطاعي الصحة والتعليم، بغاية تجويدهما كمرفقين عموميين أساسيين، إضافة إلى تعميم الرقمنة على باقي القطاعات الأخرى بتدرج، أبرزها القطاعات الإدارية ذات الصلة المباشرة مع المواطنين.

ويعد تقليص الفجوة الرقمية مكونا رئيسيا في سياسة للإدماج الاجتماعي الحكومية، ما يمكن من تعميم الوصول للخدمات العمومية ذات الجودة. وستكون التغطية بشبكة الأنترنت لجميع المناطق السكنية في المملكة أولوية في البرنامج الحكومي من أجل تسريع التحول الرقمي، كما أن تحديث البنيات الرقمية، والتكوين حول الاستعمالات الرقمية، ورقمنة الإدارة واعتماد الحلول الرقمية المبتكرة للإدماج المالي، هي أمثلة على التدابير الملموسة التي ستحدثها الحكومة في خدمة الإدماج الاجتماعي لكافة المواطنين والمواطنات.

## تدبير عادل ومسؤول للموارد المائية والتسريع بالانتقال البيئي

إعادة هيكلة منظومة الحكامة المائية من أجل تعزيز النجاعة والانسجام بين البرامج والفاعلين في أفق توفير وتوزيع عادل للموارد المائية بين الجهات وداخل كل جهة من خلال الوقوف على التنزيل المحكم لبرامج بناء السدود وتحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة ومياه الأمطار ثم تحسين مردودية قنوات توزيع مياه السقي والشرب.

وتعمل الحكومة على تسريع تنزيل وتحيين مضامين برامج الانتقال الطاقوي أخذا بعين الاعتبار كل مكوناتها لا سيما المتعلقة بالطاقات المتجددة والمخطط الغازي والهيدروجين الأخضر.

كما تعمل على بلورة عقود برامج جهوية بهدف النهوض بالاقتصاد الأخضر والمحافظة على البيئة والتنوع الإيكولوجي وعلى تعميم ودعم التدبير المسؤول للنفايات مع تثمينها في الوسطين الحضري والقروي.